تنفيذا لعزمها على ان تستغل ثروتها النفطية استغلالا وطنيا بصورة كلية ، وأن لا تسمح للشركات الاحتكارية بالتغلغل في اقتصاد البلاد عن طريق الجيب النفطي ، وساعد السوفييت سوريا على انتاج النفط من حقول السويداء وغيرها وفي بناء خطوط للانابيب الى ميناء طرطوس لتصدير النفط ، وكذلك في تزويدها بمعظم المنشآت والمعدات التي احتاجتها لانتاج نفطها .

كذلك اعتمدت الجزائر على خبراء النفط السوفييت الى حد بعيد في جهودها المتواصلة لبناء شركة النفط الوطنية الجزائرية « سوناطراك » ومن أجل استعادة السيادة الوطنية الجزائرية على ثروة البلاد من النفط والغاز وتحريرها من سيطرة شركات النفط الاستعمارية . بيد ان اهم عملية نفطية ساهم فيها الاتحاد السوفييتي حتى الان في الاقطار العربية هي مساعدة العراق على استغلال حقل الرميلة الشمالي الغزير بالنفط .

وواقع الامر ان قصة استغلال هذا الحقل هي نفسها قصة صراع الحكم الوطني في العراق لاستعادة السيادة الوطنية على ثروة البلاد النفطية. ففي عام ١٩٦٠ اصدر عبد الكريم قاسم « القانون رقم ٨٠ » الشهير والذي نزع بموجبه من شركة نفط العراق جميع مناطق امتيازها — وهي مساحة العراق بأكمله — فيما عدا الاراضي التي لها فيها حقول منتجة فعلا . وكان من المعروف ، حينئذ ان حقل الرميلة الشمالي غني جدا بالنفط ، ولذلك أسست حكومة عبد الكريم قاسم شركة النفط الوطنية العراقية لتتولى استغلال حقل الرميلة الشمالي وبقية الحقول المنتزعة من شركة نفط العراق ، ولكن جهود شركة النفط الوطنية العراقية هذه تعثرت اثر الاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ . وظلت شركة نفط العراق تعطل كل جهد وطني لاستغلال حقل الرميلة الشمالي طوال العهود السياسية التي تبدلت على العراق بعدئذ الى ان كان عام ١٩٦٩ حيث تم الاتفاق بين السلطات العراقية والاتحاد السوفييتي على ان يساعد الاتحاد السوفييتي العراق في استغلال هذا الحقل الهام . ولهذا الغرض قدم الاتحاد السوفييتي للعراق قرضا قيمته ٦٣ مليون دولار على هيئة معدات ومنشآت ولوازم بالاضافة الى الخبراء والفنيين ، وفي ربيع عام ١٩٧٢ تم تدشين الانتاج من حقل الرميلة الشمالي بعد ان تم مد خط للانابيب يصله بميناء البصرة وذلك بطاقة انتاج اولية مقدارها خمسة ملايين طن سنويا اي بمعدل ١٠٠ الف برميل/اليوم . وكان حرص رئيس الوزراء السوفييتي كوسيغين على حضور حفل التدشين ذاك ذا مغزى كبير مثلما كانت كلمات خطابه في تلك المناسبة والتي دعا فيها الدول العربية الى تحرير ثروتها النفطية من سيطرة الاحتكارات الاستعمارية والى استعادتها الى حظيرة السيادة الوطنية . وفي شهر نيسان ١٩٧٤ دشن الانتاج من المرحلة الثانية من مراحل حقل الرميلة الشمالي والتي ارتفع انتاج الحقل بمقتضاها الى ١٨ مليون طن في السنة وذلك بمعونة سوفييتية قيمتها اكثر من ١٢ مليون دينار عراقي . وقبل نهاية عام ١٩٧٥ من المقرر ان يدشن الانتاج من المرحلة الثالثة من مراحل استغلال حقل الرميلة الشمالي حيث سيرتفع انتاجه الى ٤٠ مليون طن في السنة اي بمعدل ٨٠٠ الف برميل/اليوم . وكالعادة ، علا صراخ الاحتكارات النفطية الاستعمارية وابواقها في الاوساط العربية جنبا الى جنب مع الدوائر الصهيونية بأن الاتحاد السوفييتي قد وضع يده على حقل ثمين للنفط الى اخر هذه المعزوفة . بيد أن المعطيات الاحصائية المستمدة من منشورات الاحتكارات النفطية ذاتها تظهر ان الاتحاد السوفييتي لم يأخذ من انتاج حقل الرميلة الشمالي في عام ١٩٧٣ والبالغ ١٠٠ الف برميل/اليوم سوى ما معدله اربعة الاف برميل /اليوم(٣٩) هي تسديد للقرض الذي منحه للعراق لهذا الغرض ولتسديد ثمن المنشآت والمعدات واللوازم والخبرة الفنية التي قدمها لتطوير هذا الحقل النفطي الهام الذي حرمت الدوائر الاستعمارية العراق من انتاجه اكثر من عشر سنوات . وحيث ان الاتحاد السوفييتي هو دولة مصدرة للنفط فانه يبيع ما يحصل عليه من نفط حقل الرميلة الشمالي الى شركات يابانية منها شركة اديميتسو .

ان سر تعطيل شركة نفط العراق لجهود الحكومات العراقية المتعاقبة لاستغلال حقل الرميلة الشمالي هو ، بالاضافة الى تعطيل الارادة الوطنية لدى هذه الحكومات ، اتاحة الفرصة